الجملة العربية عند مهدي المخزومي
دراسة تطبيقية

م.د. غانم عودة شرهان*

•المقدمة:

يعـــد الدكتور مهدي المخزومي واحداً من النحـــاة المحدثين، الذين ثاروا على نظريـــة العامل النحوي، ودعوا إلى إعادة النظر في القواعد النحوية؛ لغربلتها وتخليصها من القيود المنطقية والأحكام الفلســـفية التي قيدت بها -حسب أقوالهم- ويعـــد كتابه (في النحو العربي نقد وتوجيه) واحداً من الكتب التي حاولت أن تضع منهجاً جديداً لإعادة صياغة النحو العربي صياغة جديدة، لا تقوم على أساس نظرية العامل النحوي، بل على أساس نوع العلاقة التي تربط بين الألفاظ في الجملة، والأهمية الدلالية التي يؤديها اللفظ في الجملة. وعلى الرغم من أن البصريين والكوفيين قد أقروا جميعاً بفكرة العامل النحوي، إلا إنه قد خص البصريين بانتقاداته اللاذعة، ولم يستثن منهم سوى الخليل بن أحمد. في حين أنه أكثر من الثناء على الكوفيين جميعاً، ووافقهم في كثير من الآراء النحويـــة، وخالفهم في بعضها، بل خالف جميع النحاة في بعض الآراء، وأتى بآراء لم يسبقه إليها أحد من النحاة، وقد كان في أغلب الآراء التي ذكرها في كتابه، لاســـيما المتعلقة بالأفعال، بعيداً عن الصواب، ومخالفاً لما أجمع عليه النحاة، وقد بدت آراؤه مضطربة ومتناقضة في كثير من القضايا.

* جامعة بغداد/ مركز إحياء التراث العلمي العربي

اللغة مجموعة انظمة متواصلة مترابطة، كل نظام منها يرتبط بالأخـــر ارتباطا عضويا وثيقا، فلا نســـتطيع ان نفصل بعضها عن الاخر. وكل نظام من هـــذه الانظمة يحتاج الى وحدة للدراســـة ينطلق منها في دراســـة مبانيه ومعاينة. فالنظـــام الصوتي ينطلق من وحدات الرموز للأصوات وهي الحروف كما في النظام الصرفي يتخذ من الكلمة وحدة للدراســـة كذا النظام النحوي يتخذ الجملة، فالجملـــة في النظام النحوي هـــي الوحدة الاساسية في الدراسة النحوية فمنها تبدأ وبها تنتهي فقامت دراسة النحو على تحليل اجزاء الجملة التي تتركـــب منها، ولما كانت الجملة تتألف من الكلمات فلابـــد للنحوي اذن من ان يفيد مما يقدمه الـــصرف في بنية الكلمة لتحديد وظيفتها في الجملة عند الاســـتعمال بعـــد تقدير الروابط التي تربط ما بين اجزاء الجملـــة وما تؤديه من معنى. ومن ســـياق الجملة ومـــا يحيط بمفرداتهـــا من احوال واوضاع يعرف المستقيم من الكلام من غيره كما تعرض سيبويه لذلك في باب «الاستقامة من الكلام والاحالة»[١].

ان اهتمـــام النحويين بالجملـــة دفعهم الى تعريفها في بداية كتبهم والى تقسيمها وتحديد صورها. فهي وحدة الـــكلام الذي يهتمون بتحليله وبيان اجزائه. لقـــد كان للنحويين نظر في مصطلحـــات الجملة والكلام والقول كمـــا كان لهم نظر في مصطلحـــات الكلمة واللفظ وما بين هذه المصطلحات اللغوية من اتفاق او فروق. ولا ينتظر الدراس ان يكون هناك رأي قاطع او تطابق في الآراء بخصوص الجملة، فتحديد الجملة ودراسة تأليفها فيه من الآراء والاقوال ما يتفق احيانا وما يختلف نظرا لعصور الدراسين ولمذاهبهم في الدرس.

●ما هي الجملة في التراث النحوي ؟ وما صلتها بالكلام ؟

لقد ذكرت ان الجملة هي الوحدة الاساســـية للـــكلام وقد وصفها ابن جنـــي بانها قواعد الحديـــث[٢]. وقد اهتم النحويـــون بتحديد مفهـــوم الجملـــة بجانبين هما: الاســـناد وإفادة المعنـــى لكننا لا نجد مصطلح الجملة «الكتاب» وهو اول كتـــاب وصل الينا وانما استعمل مصطلح الكلام مرادفا للجملة. جاء في «باب المسند والمســـند اليه» قوله، «وهما ما لا يغني واحد منهمـــا عن الاخر و لا يجد المتكلم منه بداً»[٣]. وأجمل في تقسيمه المذكور ان الجملة الاسمية تبدأ بالاسم والفعلية تبدأ بالفعل، وقد صرح سيبويه في كتابه بما يدل على ان الكلام هـــو الجملة المفيدة، وبالإفادة فرق بين الكلام والقول[٤]. وقد «عنى بالكلام الجمل وبالقول المفردات... فالقول قد لا يتم معناه الا بغيره بخلاف الكلام فانه تام المعنى بنفسه ولذلك اطلق على القران كلام الله ولم يطلق عليه انه قول الله»[٥].

يبدو ان اول من اســـتعمل مصطلح الجملة ابـــو العباس المـــبرد ٢٨٥ هـ ، واكثر مفهوم الافادة قال: «وانما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل جمله يحســـن عليها السكوت وتجب بها الفائـــدة للمخاطب. فالفاعـــل والفعل بمنزلة الابتداء والخـــبر..»[٦]، وظل مفهوم الجملة بقسيمها مرادفا للكلام لدى ابن جني

في القرن الرابع والزمخشري المتوفي ٦٣٨ هـ. فابن جني رادف بين الكلام والجملة وبضربه الامثلة لنوعي الجملة يفهم معنى الاسناد وان لم يصرح به «اما الجملة فهي كل كلام مفيد مستقل بنفسه وهي على ضربين: جملة مركبة من مبتدأ وخبر وجملة مركبة من فعل وفاعل[٧]،وأعاد هذا المفهوم والتقسيم مع إفادة المعنى قائلا: «وهو الذي يسميه النحويون الجمل»[٨]، وقد فرق ايضا بين مصطلحي الجملة والقول. لأنها مستقلة بنفسها غانية عن غيرها والقول قد يطلق على الكلمة بنفسها غانية عن غيرها والقول يطلق على الكلمة الواحدة فلم يكن كلاما[٩]، ان من جعل مفهوم الجملة مرتبطا بإفادة المعنى كابن جني وابن الخشاب الذي جعل الافادة بها مطرودة[١٠]. ولم يصرحوا بالأسناد ولكنه يفهم من امثلتهم لنوعي الجمل. ومفهوم الاسناد في الجملة بدأ به «الكتاب» واستمر النحويين عليه ذكروه او لم يذكروه كما هو المفهوم من اقوالهم. فالزمخشري ممن رداف بين الكلام والجملة ايضا لكن صرح بالأسناد فالكلام عنده «هو المركب من كلمتين اسندت احدهما الى الاخر وذلك لا يتأتى الا في اسمين.. او في فعل واسم.. وتسمى جملة»[١١] واما ابن يعيش ٦٤٣ هـ فقد حاول ان يوفق بين قولي ابن جني والزمخشري فكان يرى ان علاقة الجملة بالكلام علاقة ترادف وليست علاقة عموم وخصوص. فالكلام في هذا القول يرادف الجملة قال: «الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى الجملة»[١٢] وهو قول ابن جني لكنه فارق ابن جني الذي قصر مفهوم الجملة على الفائدة واخذ بقبول الزمخشري في ربط مفهوم الجملة بالأسناد فاشترط وجود طرفيه في تركيبها، ثم عاد مرة اخرى فعرف الكلام بقوله «الكلام عبارة عن الجمل المفيدة وهو جنس لها، فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له» فتعريفه الاخير للكلام لا يخلو من غموض فلم يشر فيه الى الجمل غير المفيدة واذا وجدت فهل هي من الكلام؟ فكان بمحاولته التوفيق بين المفهومين موغلا في غموض قصده فلم يصل الى نتيجة واضحه في الترادف او الفرق بين مفهومي المصطلحين.

اكبر الظن ان من لم يؤكد على الأسناد في مفهومه الجملة كان ينظر الى تركيب النداء فهو لم يكن فيه اسناد لأنه «لا يكون كلام من حرف وفعل اصلا ولا من حرف واسم الا في النداء» كما قال عبد القاهر الجرجاني[١٣]، لذلك جعله ابن الخشاب في تأليفه إفادة مخصوصة لا مطردة كما في إفادة الاسم مع الاسم في الجملة الاسمية او افادة الفعل مع الاسم في الجملة الفعلية [١٤]. وقد طرحت هذه المشكلة سابقا فباب «النداء مخالف لغيره من الالفاظ» على حد قول للسيرافي[١٥]، وهو في «الكتاب» مما ينتصب في غير الامر والنهي على الفعل المتروك اظهاره.. وصار «يا» بدلا من اللفظ بالفعل وكأنه قال: يا أريد عبد الله فحذف «اريد» وصارت «يا» بلا منها[١٦]. فالحرف «يا» للتنبيه واما المنادي فهو بمثابة المفعول به للفعل المتروك اظهاره[١٧]. بهذا التأويل ادخل النحويون تركيب النداء في ضمن الجمل على الرغم من عدم تضمنه

الاسناد، وهذا ما جعل النحويين الذين اكدوا على تمام المعنى لم يذكروا الاسناد وانما يفهم من ضربهم الامثلة لنوعي الجمل ذلك. يمكننا ان نقول: ان مفهـــوم الجملة لدى النحويين ارتبط بالأســـناد مع تأويل تركيب النداء كما اوله سيبويه وكرره النحويون بعده.

•الجملة في الدرس النحوي المخزومي

بما ان المخزومي قد جعل من الجملة شطراً مهماً في درســـة النحوي . فلابد من الوقوف على مفهوم الجملة عنـــده، فقد عرفها بعد تعريفـــات ويتجلى هذا في قوله: «الجملة هي الصورة اللفظية الصغـــرى للكلام المفيد في اية لغة من اللغـــات، وهي المركب الذي يبين المتكلم به ان صـــورة ذهنية كانت قد تألفت اجزاؤها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ماجال في ذهن المتكلم الى ذهن السامع»[١٨].

ويســـتخدم مهـــدي المخزومي مصطلح الجملة التامة التي تعبر عن ابســـط الصور الذهنية التامة التي يصح الســـكوت عنها، ويجب ان تتكون من ثلاثة عناصر : المســـند والمسند اليه والاســـناد الذي يربط بينهما . وذلك نحو: (هَبَّ النَّســـيم)، والمسند اليه هو(نَّسيمُ)، والمســـند هو الفعل (هَبَّ)، اما الاســـناد هنا فهو عملية ذهنية تربط بين طرفي الاســـناد، وليس في العربية لفظ دال على الاســـناد [١٩]، لكن الجملة العربية كانت تتضمن في استعمالاتها القديمة ما يدل عليه، ويســـتدل المخزومي لذلك بقول فاطمة بنت أســـد أم عقيل بن ابي طالب: (من مشطور الرّجز)

أنت تكون ماجد نبيل *
اذا تهب شمال بليل

فالكملة (تكون التي عدها النحاة زائدة، هي فعل الكينونة الدال على الاسناد، ويرد ابراهيم السامرائي ما ذهب اليه المخزومي في وجود الفاظ تدل على الاسناد، لانه يتم بدون الفاظ دالة علية [٢٠].

ومما يدل على الاسناد الضمة التي هي علم على المســـند اليه، فلا تخلو الجملة في العربية من هـــذا العنصر، ونلاحظ ان المخزومي قد اســـتند الى عدة معايـــير في وضع مفهوم للجملة، منها معيـــار الطول او القصر، او معيار الدلالة على معنى تام، فضلاً عن معيار التركيب اذ الجملة عنده مركب اسنادي.

ويأخذ «حلمي خليل» على مهدي المخزومي استناده الى معايير بعيدة عن اللغة كالدلالة على معنى تـــام،لان المعنى التام يتحكم فيه السياق، وهو عامل غير لغوي [٢١]. وله الحق في ذلك، لان ما قدمة المخزومي كان في صالح خدمة الدرس النحوي.

والجملـــة عند المخزومي في أقصر صورها هي «اقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مســـتقلاً بنفســـة، وليس لازماً ان تحتوي العنـــاصر المطلوبة كلها فقـــد تخلو الجملة من المســـند اليه لفظاً، او المسند لوضوحه وسهولة تقديره»[٢٢].

وبقول هذا يكون قد خالف ســـيبوبة حين جمعهما في باب واحد ورأى انه «لايستغني احدهما عـــن الآخر، ولايجـــد المتكلم منه بدا»[٢٣]، فلابد للكلام ان يتالف من المسند والمسند اليه عند سيبويه.

وهذا مانجده ايضاً عند الفراء حين تعرض لنكرهمـــا في كتابه (معاني القران) في قولة: «ضقت به ذرعا: فلما جعلت الضيق مسنداً اليـــك فقلت «ضقتُ» جاء الضيق مفسراً له لان الضيق فيه»[٢٤].

ومـــع ان الجملـــة هي الوحـــدة الكلامية الصغرى، وان لها اهميـــة كبيرة في التعبير والافصاح والتفاهـــم، كان حظها من عناية النحاة قليلاً جداً، ولم يعرضوا لها الا حين ارادوا البحـــث عن موضوع اخر، ولم يعنوا بالبحـــث فيها الا في ثنايا الفصول والابواب، لم يشيروا اليها الا حين الضرورة الى الاشارة اليها. ولعل لذلك ســـبباً هـــو انهم اهتموا بظاهرة الاعراب وتفســـيرها، وفكرة العمل والعامـــل، ولايظهر في الجملـــة اثر العامل، ولذلـــك كان البحث في تقســـيم الكلمة الى اسم وفعل وحرف وغير ذلك اساس علمهم ومباحثهم.

ومن هنا اصـــاب هذه الدراســـة الجمود وحرمـــت مصـــادر حيويتها، لان دراســـة الاســـاليب لاتتم بمثل مادأبوا عليه، ولايتم الوصول اليها بالعكوف على ملاحظة اواخر الكلمات بناءً واعراباً[٢٥].

وهذا مادفـــع المخزومي الى الخروج بالنحو من دائرة الجمود والتقييد .

اولاً: اقسام الجملة عند المخزومي:

بحـــث المخزومـــي اولاً وقبل كل شيء عن اقســـام الجملة النحاة، ليجدهم يقسمونها بناءً على فكرة الاســـناد الى فعلية واســـمية، فالفعلية هي ماكان يقصدها فعلاً، والاسمية هي التي يتصدرها اســـم، والمـــراد بصدر الجملة هنا المسند والمسند اليه، ولاعبرة عند النحـــاة بما تقدم عليهما من الحروف نحو: أقائم الزيدان؟ ولعل أباك منطلق [٢٦].

ويرى المخزومي ان تقســـيم النحاة الجملة الى فعلية واســـمية صحيح من حيث المبدأ، وتقره اللغة، لكنه ينكـــر عليهم الحد الذي وضعوه لكلتا الجملتين، فليســـت العبرة في تحديد الجملـــة بصدارتها. فالجملتان (طلع البدر) و (البدر طلـــع) فعليتان، وانما تقدم المســـند اليه في الثانية منهما لغرض بلاغي، وليس صحيحاً ماذهبوا اليـــه في اعتبارهم الجملة الاسمية أساســـاً للجملة الفعلية، لانه مبنـــي على القول بان الاســـم أصل، والفعل فرع وليس قولهـــم بمبدأ الاصل الفرع، الا نتيجة للمنطق الـــذي تحكم في منهج النحو ودرسه[٢٧].

والمخزومي وافق النحاة في تقسيمهم للجملة الى اســـمية وفعلية، الا انه اضاف قسماً ثالثاً (الجملة الظرفيـــة)، وتعريفين اخرين لكل من الجملة الاسمية والفعلية.

١-الجملة الفعلية:

عرفهـــا المخزومي على انهـــا الجملة التي يدل فيها المســـند على التجـــدد، بمعنى انه يتصف بالمسند اليه انصافاً متجدداً، وبعبارة اوضح هي التي يكون فيها المسند فعلاً، لان الدلالة على التجدد انما تســـمتد من الافعال وحدها[٢٨].

وهذا الذي نجده عند الجرجاني حين يقول: «ان موضوع الاسم على ان يثبت به المعنى للشيء من غير ان يقتضي تجدده شـــيئاً بعد

شيء، واما الفعـــل فموضوعه على ان يقتضي تجدد المعنى المثبت شـــيئاً فشيئاً، بل يكون المعنـــى فيه كالمعنى في قولـــك : زيد طويل، وعمرو قصير، فكمـــا لايقصد ها هنا الى ان نجعل الطول والقصر يتجـــدد ويحدث، بل توجيههما وتثبيتهما»[٢٩].

٢-الجملة الاسمية:

هي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت او بتعبير اخر هي التي يتصف فيها المســـند اليه بالمســـند فعلاً فهو اسم، نحو: (محمد اخـــوك)، (الحديد معـــدن)، لان (اخوك و معدن) دالان على الدوام والثبوت للمســـند الية [٣٠].

ويذهب المخزومي الى انه لافرق بين الفاعل ونائبـــه، لان كلا منهما مســـند اليه، ولأنهما مرفوعـــان، وجميع احـــكام الفاعل تنطبق على نائبة، حيث عرفه (الفعل) ابن هشـــام: «عبارة عن اســـم صريح او مؤول به مقدم علية بالاصالة وقعاً منـــه او قائماً به» [٣١]، لان كلاهما يستدعيان تانيث الفعل اذا كان مؤنثاً، كما انه لافـــرق بين البناءين (انفعل وفُعل)، كقولنـــا (انكـــسر الزجاج وكسر الزجاج)، والمســـند االيه في كلتـــا الجملتين فاعل، لأن الفاعل في الجملة الفعلية ضربان: فاعل يفعل الفعل عن ارادة واختيار كقولنا: (ســـافر محمد)، وضرب اخـــر من الفاعلين ليس لـــه في الفعـــل ارادة ولا اختيار، وذلك نحو: (انكسر الزجاج وكسر الزجاج)، وبذلك يلغـــي المخزومي باب نائب الفاعل في الدرس النحوي [٣٢].

فطبيعة الجملة الاسمية اذ تختلف عن طبيعة الجملة الفعلية،وهنـــا نواجه جملتين ذواتي طبيعتـــين مختلفتين، يحســـن هنا ان نفرق بين المسند اليه الأولى، والمسند اليه في الثانية، فنســـمي الاولى مبتدأ، ونسمي الثاني فاعلا، ســـواء اكانت الفعل في الجملة الفعلية مبنيا للمعلوم او مبنياً للمجهول[٣٣].

٣-الجملة الظرفية:

هي القســـم الثالث من اقســـام الجملة عند المخزومـــي، وهي التي يكون فيها المســـند ظرفا او مضافا اليه بالأداة (جار ومجرور)، والمســـند اليه نكرة نحو: (عند زيد نمرة) و (امامك عقبـــات) و (في الدار رجل). فبهذه الجمل ليست فعلية لعدم وجود الفعل فيها، وليست اســـمية نظرا لأن المبتدأ ليس صدرا فيها، ولـــم يتأخر لطارئ، فتقدم المســـند. فهذه الجمل يقوم نظامها على اساس تقديم الظرف او الجار والمجرور، وتأخير المســـند اليه النكرة الـــذي اعربه هنا فاعلا بالظرف او الجار والمجرور، اما اذا كان المســـند اليه معرفة نحو: (في الدار زيد) فالجملة اسمية لاظرفية لأن المســـند قـــدم الاهتمام به [٣٤].

ويوافق ابن هشـــام المخزومي في تقســـيم الجملـــة الى ثلاثة اقســـام وكذا في تعريف الجملة الظرفية وهي عنده «ابن هشـــام» : «الجملـــة المصدرة بظرف او جار ومجرور، نحو: أعندك زيـــد ؟ و: أفي الدار زيد ؟ اذا قدرت زيداً فاعلاً بالظرف والجر والمجرور لا بالاستقرار المحـــذوف، ومبتدأ مخبرعنه بهما»[٣٥].

فالجملة عند ابن هشـــام تقوم على اساس ان يكون الظرف او الجار والمجرور طرف

اسناد وان يتقدم على المسند اليه، وان يعتمد على شيء كالاستفهام والنفي وغيرهما.

ثانيـــاً: الوظائف الاعرابيـــة للجملة عند المخزومي

ايد المخزومي من ســـبقه من النحاة الذين قالوا بوجود صنفين مـــن الجمل من حيث الوظيفة الاعربية، جمل لها محل من الاعراب، وهو تقســـيم مبني على تقدير حلول المفرد محل الجملة او عدمه، فـــاذا امكن ان يحل المفرد محلها، كان لها محل من الاعراب، لان الاصل ان الاعراب يكون للمفرد اســـما كان او فعلاً مضارعاً. امـــا الجملة فلا تقبل ذلك لانها مركب اســـنادي. واذا لم يكن ان يحل المفـــرد محلها فليس لها محـــل من الاعراب عندئذ [٣٦].

١-الجملة التي لا محل لها من الاعراب:

توصل المخزومي بعد قراءته المتعمقة في هذا الموضوع الى ان النحاة جعلوها اثنتي عشر جملة وعدها ابن هشام سبع جمل:

الابتدائية (المستأنفة)، الاعتراضية، التفسيرية، جواب القســـم، جملة جواب شرط غير جازم او جواب شرط جـــازم، ولم تقترن بالفاء او إذا الفجائية وصلة الموصول، والجملة التابعة لجملة لا محل لها من الاعراب.

٢-الجملة التي لها محل من الاعراب:

قد عدّها ابن هشام تسعا وهي:

الواقعة خبرا، جملة الحـــال، الواقعة مفعولا به، المضاف اليهـــا، والواقعة بعد الفاء او إذا الفجائية جوابا لـــشرط جازم، والتابعةلمفرد كأن تكون نعتا له او معطوفة عليه، والتابعة لجملة لها محل من الاعراب، كأن تكون بدلا لا منها، الجملة المســـتثناة، الجملة المبتدأ بعد همزة التسوية [٣٧].

يرى المخزومي ان ابن هشـــام تناول هاتين الطائفتـــين من الجمل في هـــذا الحال فكرة العامل التي ســـيطرت على النحاة، دون ان يتناولهـــا من حيث وظيفتهـــا اللغوية، لان الـــدرس النحوي يقتضي ان يبحث النحاة في الجمل من خـــلال نقلها لأفكار المتكلم الى السامع، اضافة الى محلها الاعرابي، فيكفي الدارس في مثل: (محمد ابوه فقيه) ان يقول: (محمد) مســـند اليه او مبتدأ، وجملة (ابو فقيه) حديث عن المســـند اليه، واخبار عنه. كما يعـــترض المخزومي على بعض ما قرره ابن هشام من وظائف بعض الجمل، فادوات الشرط الجازمة لفعلين لاتكون بعدها جملة جواب الشرط المقترنة بالفاء او إذا الفجائية في محل جزم، لان(ان) تجزم الافعال المضارعة، والجملة لاتقع موقع الفعل بحال، وليســـت محل جزم كما يقول النحاة [٣٨].

•الجملة في التراث النحوي

اللغة مجموعة انظمـــة متواصلة مترابطة. كل نظام منها يرتبط بالاخر ارتباطاً عضوياً وثيقاً، فلا نســـتطيع ان نفصل بعضها عن الاخر. وكل نظام من هـــذه الانظمة يحتاج الى وحدة للدراســـة ينطلق منها في دراســـة مبانية ومعانية. فالنظـــام الصوتي ينطلق من وحدات الرموز للاصوات وهي الحروف التي تحدد كم ان النظـــام الصرفي يتخذ من الكلمة وحدة للدراسة وكذا النظام النحوي.

فمنهما تبدأ وبها تنتهي فقامت دراسة النحو على تحليل اجـــزاء الجملة التي تتركب منها. لمـــا كانت الجملة تتألف مـــن الكلمات فلابد للنحوي اذن من ان يفيد مما يقدمه الصرف لبنية الكلمة لتحديد وظيفتها في الجملة عند الاســـتعمال بعد تقدير الروابط التي تربط مابين اجزاء الجملة وماتؤديه من معنى. ومن سياق الجملة ومايحيط بمفرداتها من احوال واوضاع يعرف المستقيم من الكلام من غيره كما تعرض سيبويه لذلك في باب «الاستقامة من الكلام والاحالة»[٣٩].

ان اهتمـــام النحويين بالجملـــة دفعهم الى تعريفها في بداية كتبهم وتقســـيمها وتحديد صورها. فهي وحدة الـــكلام الذي يهتمون بتحليله وبيان اجزائه. لقد كان للنحويين نظر في مصطلحات الجملة والـــكلام والقول كما كان لهم نظـــر في مصطلحات الكلمة واللفظ ومابين هذه المصطلحات اللغوية من اتفاق او فروق. ولاينتظر الدراس ان يكون هنالك راي قاطع او تطابـــق في الاراء بخصوص الجملة فتحديد الجملة ودراسة تأليفها فيه من الاراء والاقـــوال مايتفق احياناً ومـــا يختلف نظراً لعصور الدارسين ولمذاهبهم في الدرس.

•وماهـــي الجملة في الـــتراث النحوي ؟ وماصلتها بالكلام ؟

لقد ذكت ان الجملة هي الوحدة الاساســـية للـــكلام وقد وصف ابن جنـــي الجملة بانها قواعد الحديـــث[٤٠]، وقد اهتـــم النحويون بتحديد مفهوم الجملة بجانبين هما: الاسناد وافادة المعنى لأننا لانجد مصطلح الجملة في «الكتاب» وهو اول كتـــاب وصل الينا وانما اســـتعمل مصطلح الكلام مرادفا للجملة . جاء في «باب المسند والمسنداليه» قوله. «وهما مالايغني واحد منهاعن الاخر ولايجد المتكلم منه بداً»[٤١]. واجمل في تقســـيمه المذكور ان الجملة الاسمية تبدأ بالاســـم والفعليه تبدأ بالفعل. وقد صرح سيبويه في كتابه بما يدل على ان الكلام هـــو الجملة المفيدة. وبالافادة فرق بين الكلام والقول[٤٢].

يبـــدو ان اول من اس تعمل مصطلح الجملة ابـــو العباس المبرد ٢٨٥هـــ واكثر مفهوم الافادة قال: (وانما كان الفاعل رفعا لانه هو والفعل جملة يحســـن عليها السكوت وتجب بهـــا الفائدة للمخاطـــب . فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخـــير..)[٤٣] وظل مفهوم الجملة بقســـميها مرادفا للـــكلام لدى ابن جنـــى في القرن الرابـــع والزمخشري المتوفي (٥٣٨ه) فابـــن جنـــى رادف بـــين الكلام والجملة وبضربه الامثلة لنوعي الجملة يفهم معنى الاســـناد وان لم يصرح به(اما الجملة فهي كل كلام مفيد مستقل بنفسه وهي على ضربين: جملة مركبة من مبتدأ وخبر وجملة مركبة من فعل وفاعل)[٤٤]، واعاد هذا المفهوم والتقسيم من افادة المعنى قائلاً : (وهو الذي يسميه النحويون الجمل)[٤٥]، وقد فرق ايضاً بين مصطلحي الجملة والقول. لانها مستقلة بنفســـها غير عن غيرها والقول قد يطلق على الكلمة الواحدة فلم يكـــن كلاما[٤٦]. ان من جعل مفهوم الجملـــة مرتبطاً بافادة المعنى كابن جني وابن الخشاب الذي جعل الافادة بها مطورة[٤٧]. لم يصرحوا بالاســـناد ولكنه

يفهـــم من امثلتهم لنوعـــي الجمل. ومفهوم الاســـناد في الجملة بدأ به «الكتاب» واستمر النحويون عليه ذكروه او لم يذكروه كما هو المفهوم من اقوالهم. فالزمخشري ممن رادف بين الكلام والجملة ايضاً لكن صرح بالاسناد فالكلام عنده (هو المركب من كلمتين اسندت احدهمـــا الى الاخـــرى وذلـــك لا يأتي الا في اسمين.. او في فعل واسم.. وتسمى جملة[٤٨]. وامـــا ابن يعيش (٦٤٣هـــ) فقد حاول ان يوفق بين قـــولي ابن جني والزمخشري فكان يرى ان علاقـــة الجملة بالكلام علاقة ترادف وليـــس علاقة عموم وخصـــوص فالكلام في هذا القول يـــرادف الجملة قال: «الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مســـتقل بنفسه مفيد لمعناه ويســـمى الجملة)[٤٩] وهو قول ابن جني، لكنه فـــارق ابن جني الذي قصر مفهوم الجملـــة على الفائـــدة واخذ بقبول الزمخشري في ربط مفهوم الجملة بالاســـناد فأشترط وجود طرفي في تركيبها، ثم عاد مرة اخرى فعرف الكلام بقوله (الكلام عبارة عن الجمل المفيدة وهو جنس لها، فكل واحدة من الجمل الفعلية والاســـمية نوع له) فتعريفه الاخير للكلام لايخلوا مـــن غموض فلم يشر فيه الى الجمل غير مفيـــدة واذا وجدت فهل هي من الكلام ؟ فكان بمحاولته التوفيق بين المفهومين وجدهما موغلان في غموض قصده فلم يصل الى نتيجـــة واضحة في الترادف او الفرق بين مفهومي المصطلحين.

اكبر الظـــن ان من لم يؤكد على الاســـناد في مفهومه الجملة كان ينظر الى تركيب النداء فهو لم يكون فيه اســـناد لانه (لايكون كلام من حرف وفعل اصلاً ولامن حرف واسم الا في النداء) كما قال عبد القاهر الجرجاني[٥٠]. لذلك جعل ابـــن الخشـــاب في تأليفه افادة مخصوصـــة لامطردة كما هـــي في افادة في الاسم مع الاســـم في الجملة الاسمية او افادة الفعل مع الاســـم في الجملة الفعلية [٥١]. وقد طرحت هذه المشـــكلة ســـابقاً فباب (النداء مخالف لغيره من الالفاظ).

على حد قول السيرافي [٥٢]، وهو في الكتاب مما يتصل في غير الامر والنهي على الفعل المتروك اظهاره: وصار (يا) بـــدلاً من اللفظ بالفعل وكأنه قال: يا اريد عبـــد الله فحذف (اريد) وصـــارت (يا) بدلاً منهـــا [٥٣]فالحرف (يا) للتنبيه واما المنادي فهو في مثابة المفعول به للفعل المتروك اظهاره [٥٤]. بهذا التأويل ادخل النحويون تركيب النداء في ضمن الجمل على الرغم من عدم تضمنه الاسناد، وهذا ماجعل النحويون الذين اكدوا عـــلى تمام المعنى لم يذكروا الاسناد وانما يفهم من ضربهم الامثلة لنوعي الجمـــل ذلك. يمكننـــا ان نقول: ان مفهوم الجملة لدى النحويين ارتبط بالاسناد مـــع تأويل تركيب النداء كما اوله ســـيبويه وكرره النحويين بعده.

اما الافادة التي يحســـن السكوت عليها فهي التي تنبه اليها الرضي الاســـترابادي فجعلها فارقاً بـــين الجملة والـــكلام، فابن الحاجب اشـــترط الاســـناد في الكلام فهو ليس لديه (ماتضمن كلمتين بالاسناد)[٥٥]، لان الرضي في شرحه فرق بين الكلام والجملة لتفسيره فكرة الاسناد فكلاهما يتضمن الاسناد لان الاسناد في الجملة يختلف عن الاسناد في الكلام فهو في

الكلام لابدَّ ان يكون أصيلاً مقصود لذاته واما اسناد الجملة فهو ان اشترط به الاصالة فمن الممكن ان يكون مقصود لذاته او غير مقصود فاضاف هذا المفهوم لصاحب الكافية: اذ قال (وكان على المنصف ان يقول بالاسناد الاصلي المقصود ماتركب به لذاته... ليخرج بقوله: المقصود ماتركب به لذاته الاسناد الذي في خبر المبتدأ وفي حال وفي الصلة وفي الصفة والمضاف اليه اذا كانت جملاً)[٥٦] ثم قال: (والفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ماتضمن الاسناد الاصلي سواء كانت مقصودة بذاتها او كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل.. والكلام ماتضمن الاسناد الاصلي وكان مقصوداً لذاته فكل كلام الجملة ولا ينعكس)[٥٧].

وعلى هذا المفهوم في التفريق بان الجملة والكلام كان ابن مالك في تعريفه الكلام ماتضمن من الكلم اسناداً مفيداً مقصوداً لذاته [٥٨]. وقد فسر قول سيبويه بان الكلام لايطلق الا على الجمل المفيدة فما (لم ليس بكلام مفرد كان او مركب دون اسناد كعبدك وخير منك، او مركب بأسناد مقصود لغيره نحو: ان قمت...) [٥٩]، يتضح من قوله ابن مالك ان مفهوم الكلام يطلق على الجمل المفيدة اما الجمل الغير مفيدة وان تضمنت الاسناد ليس بكلام مثل جملة فعل الشر كما قد شرح تفريق سيبويه بين الكلام والقول وقد سبق ذكره. كل ذلك اشارات الى ان مفهوم الكلام اذا اريد به الجملةكما هو عند سيبويه ومن فهم كتابه انه يطلق على الجمل المفيدة وهي بالضرورة تتضمن الاسناد وليس كل الجمل تتضمن الاسناد كلاماً هذا ماوصل اليه مفهوم الجملة والكلام فالقرن السابع فهو متصل بمدى اتصال النحويين مما يؤديه (الكتاب) وما يفهم منه بهذا الخصوص.

لقد استقر هذا المفهوم في التفريق بين الكلام والجملة ومفهوم الاسناد فيها لدى من جاء بعد ذلك حتى اذا وصلنا الى ابن هشام ٧٦١هـ نجد البحث لديه يتجه لاول مرة الى النظر في وظيفة الجملة وتقسيمها تقسيماً جديداً مع تحديد مفهوم الجملة والكلام. فالكلام كما قرره «هو القول المفيد القصد»[٦٠]. وان الجملة هي:(الفعل وفاعله.. والمبتدأ والخبر..وما كان بمنزله احداهما) [٦١٦٢]. فالافادة التامة التي يحسن السكوت عليها هي مفهوم الكلام والاسناد مفهوم الجملة والاسناد قد يحقق الفائدة وقد لايحققها وقد توصل الى تحديد مفهومي الجملة والكلام بقوله: (يظهر لك انهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس... والصواب انها اعم منه اذ شرطة الافادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط وجملة الجواب وجملة الصلة وكل ذلك ليس مفيداً فليس كلاما)[٦٢].

ولم يخرج السيوطي ٩١١هـ عن مفهوم اين هشام ومن سبقه بنتيجة ماتوصل اليه من قناعة بعد سرد اقوال النحويين المختلفة في مصطلحي الجملة والكلام استقر على ماذكره ابن هشام فالصواب عنده ان الجملة اعم من الكلام (اذ شرطه الافادة بخلافها)[٦٤].

فابن هشام كان اكثر النحويين اهتماماً بتقسيم الجملة وبتحديد صور تأليفها.

قسمها بالنسبة لطولها الى صغرى وكبرى. ثم قسمها لوظيفتها في الكلام الى اربعة عشر قسما سبعة منها يمكن ان تقوم المفرد فهي لها محل من الاعراب اذ تعطى اعرابه، وسبعة اخرى لايمكن ان تقوم مقام المفرد فهي لامحل لها من الاعراب وانما هي جزء من الكلام وزاد على ذلك تقسيماً آخر فيه خلاصة ما احتوته كتب النحو قبله مع جمعه وترتيبه وهو ما سماه (صور تأليف الكلام) في كتابة (شرح قطر الندى) وهو تقسيم طريف وجديد.

●صورة تأليف الكلام لدى النحويين:

جاء في كتاب سيبويه أول تقسيم للكلم في العربية فهي (اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولافعل)[٦٤] ومضى النحويون على هذا التقسيم، وفي ضوئه جاء تقسيم الجملة. قد ورد تقسيم الجملة في (باب المسند والمسند اليه) الى قسمين: الاسمية والفعلية. كل واحد منها تتضمن الاسناد الذي يربط (بين المسند والمسند اليه) ولايجد المتكلم منه بداً [٦٥]. ومن هنا تحدد تأليف صور الكلام. فالاسم يقبل الاسناد فيكون مسند اليه ويكون مسنداً ايضاً والفعل لايكون الا مسنداً واما الحرف فلا يصلح للاسناد فتحدد لاقسام الكلم الثلاثة ستة اوجه من التأليف اثنان يمكن ان تتركب الجملة منهما هما: احداهما في تحديد مفهوم الجملة اذ حددوه بتمام المعنى ولم يذكروا جملة مع الحرف ولامع الفعل كذلك الفعل مع الفعل.فلما واجه النحويون تركيب النداء وهو مؤلف من حرف واسم ويؤدي التركيب منهما معنى يحسن السكوت عليه اتخذوا وسيلتين لتأويل الاسناد فليس في تركيب النداء إسناد والوسيلة الثانية انهم قالوا (لايكون كلام من حرف واسم الا في النداء)[٦٦]، اذ جعل ابن الخشاب حصول الافادة من التأليف بين الكلم نوعين: اولهما الافادة المطردة وهي الحاصلة من تأليف الاسم مع الاسم والفعل مع الاسم. النوع الثاني الافادة المخصوصة وهي الحاصلة في موضوع واحد مقصورعلى حرف النداء مع الاسم وما تبقى من تأليف الكلام من صور فهي مطروحة [٦٧]، ولهذا اولوا حرف النداء بانه قام مقام الفعل (المتروك اضهاره على قول سيبويه[٦٨]، فالمنادى منصوب بالفعل المقدر (انادي او ادعو) وقام حرف النداء مقامه . وذلك جعل السيرافي شرحه كتاب سيبويه باب النداء مخالفاً لغيره من الالفاظ عالج النحويون كذلك الى جانب تأليف الجملة الاسمية والجملة الفعلية صور مجيء النحويون كذلك الى جانب تأليف الخبر مع المبتدأ فصوره كما ذكرها ابن السراج:[٦٩]، الخبر المفرد والجملة وماسمي بشبه الجملة يجعل الظرف او الجار والمجرور متعلقاً بالاستقرار الذي لايظهر للاستغناء عنه. ثم ذكر تعدد الخبر وصور مجيء المبتدأ مع الخبر في الجملة البسيطة من حيث التعريف والتنكير وهو أربعة انواع:

١-المبتدأ معرفة والخبر نكرة.
٢-المبتدأ معرفة والخبر معرفة.
٣-المبتدأ نكرة والخبر نكرة.
٤-المبتدأ نكرة والخبر معرفة.

ثم ذكر الجملة المركبة وهي المؤلفة من مبتدأ

وخبره جملة فعلية او اســـمية وهي ماسماه ابن هشـــام بالجملة الكـــبرى مقابل الجملة الصغرى الاســـمية والفعلية البســـيطة هذه الصور التي ترددت في كتب النحو معالجتها تأليف الجملة وكما عالجت مختلف مواضيع الجملـــة من الاعـــراب كوقوعهـــا في موقع الخبر او الحـــال او الوصف او وقوعها صلة للموصول او موقع المضـــاف اليه.. اما ابن هشام الانصاري (٧٦١هـ) فقد اهتم بدراسة الجملة والنظر في اقسامها واحكامها، فهو اول من كان له هذا الاهتمام بالجملة واقســـامها وصور تأليفهـــا من النحويين اذ خصص لها باب في كتابه (مغني اللبيب) ثم خصص لها مجالاً لدراســـة صور تأليفها في كتابة الاخر (شرح قطر الندى) ففي كتابة المغني قسمها بالنســـبة لانواعها ثلاثة اقســـام[٧٠]، جاعلاً صدرها اساس بنيتها وهي:

١-الاسمية التي صدرها اسم. وقصد بصدرها المسند اليه مثل: زيد قائم.

٢-الفعلية هي التـــي صدرها فعل نحو: قام زيد.

٣-الظرفية هـــي المصدرة بظرف او مجرور نحو: اعندك زيـــد ؟ وفي الدار زيد ؟ على ان يكون (زيد) فاعلاً بالظرف والجار والمجرور لا بالاســـتقرار المحذوف. لمَ قسمها بالنسبة لمكونات اجزائها وطولها الى صغرى وكبرى. والكبرى هي التي خبرها جملة مثل زيد ابوه قائم. ان تحديد نـــوع الجملة بما تصدر به فيـــه خلاف بين النحويـــين. ذهب جملة من النحويين الكوفيين منهم الى ان الجملة تحدد بالمســـند فجملة (زيد قـــام) فعلية في قول الكوفيين تقـــدم فيها الفاعل. وهي عند المبرد وابن مالك فعلية ايضاً بتقدير فعل محذوف لكنهـــا في قـــول جمهور النحويين اســـمية لابتدائها بالاســـم. وفي عرضه انواع الجملة الاسمية عد جملة (هيهات العقيق) منها، لان هيهات ليست اسماً ليتصدر الجملة على قوله في الجملة الاســـمية، واعراب (العقيق) فاعلاً ينفي كونها اســـمية، فهي اما ان تعد فعلية باعتبار(هيهـــات) فعلا على قـــول الكوفيين واما ان تجعل نوعـــا اخر من الجمل يتصدر ماسمي بأسماء الافعال، وجملة: أقائم الزيد ان ايضاً جعلها اسمية والكوفيون يجعلونها فعلية، فالزيدان فاعـــل للفعل الدائم (قائم) على اصطلاح الغراء. ولابن هذام تقسيم اخر للجمل بحســـب وظيفتها في الكلام فما امكن منها ان يقوم مقام المفرد جعله في ضمن ماله محل من الاعراب وهي ســـبع، وما لايمكن ان يقوم مقام المفرد جعله في ضمن مالا محل له من الاعراب وهي سبع ايضاً. والتي لامحل لها من الاعراب هي جـــزء من الكلام ومن معناه ولاكنها لايمكـــن ان تحل محل المفرد لتعطي اعرابه. وعلى هذا التقسيم يكون تحليل الكلام المؤلف من مجموعة. جمل ويفهم معناه على هذا الاساس. فمن عد مفهوم الكلام المؤلف من مجموعة جمل ويفهم معناه على هذا الاساس. ومن عد مفهوم الكلام والجمل مترادفين قسم الجمل على حسب ماتؤديه من معنى يحسن السكوت علية. ومن فرق بين مفهومي الكلام والجملة كان له تقســـيم اخر. لان الجملة قد تتضمن الاسناد ويحسن السكوت عليها وقد لايحسن كما مر بحث ذلك.

وان هذا التقسيم على اطرافته لدى ابن هشام يبقى في حدود التقسيم الشكلي لعدم الالتفات لما تؤديه الجمل من مكان سواء ماكان له محل من الاعـــراب او مالم يكن له محل. فالاهتمام بالمحل الاعرابي وتقدير حركته كان شـــاغل بحث النحويين فكثـــير من الجمل لامحل لها من الاعراب ولكن لها اثر في المعنى وذات تأثير في دلالة الكلام. ومن ذلك الجملة الاعتراضية وجملة جواب القســـم والجملة الاستفهامية والجملـــة الابتدائية وجملة جواب الشرط غير الجازم وجملـــة صلت الموصول وغيرهما مما لامحل لهـــم من الاعراب في قولـــه، كل هذه الجمل هي اساس في بنية الكلام. كذلك النظر الى الجمل التي لها محـــل من الاعراب فهي تـــؤدي وظيفتها ومحلهـــا الاعرابي ومعاني اخرى «فان الجملة التي تســـمى حالية تعبر عن معاني كثيرة متنوعة منها الحالة والسبب او الغاية وتحديد الزمان والمقابلة. وقد ادت بهم طريقتهم تلك الى اعتماد جانب الشكل في تبويب الجمل واهمال المعنى..)[٧١].

اما كتابة (قطر الندى) فقد ذكر صور تأليف الكلام. وهـــو عمل ضمنه خلاصـــة الجهد النحوي في تاريخه الطويل ويظهر لاول مرة. ذكر تعريفة للـــكلام بانه (اللفظ المفيد) [٧٢]. وعنى باللفظ الصوت المشـــتمل على حروف، وبالمفيد مايصـــح به. فالكلام اذا لديه الجهد الفردي الذي يؤديه النطق، فالعبارة المكتوبة ليست بكلام حتى تؤدي لفظاً. ثم ذكر اقل ما يؤلف به الكلام من اسمين او اسم وهو مادار ذكره في كتاب النحو. وقد اشار الى انه(عبارة بعضهم توهم انه لايكون الا من اسمين او من فعل واسم)[٧٣]، فعمد الى تفصيل ذلك بذكره صور، تأليف الكلام وجعلها ست صور فهو يكون من: (اسمين او من فعل واربعة اسماء. اما أئتلافه من اسمين فله اربع صور: احداها: ان يكون مبتدأ وخبر، نحو زيد قائم. الثانية: ان يكونا مبتدأ وفاعلاً ســـد مسد الخبر نحو: أقائم الزيدان ؟ وانمـــا جاز ذلك لانه في قوة قولك: أيقوم الزيدان وذلك كلام تام لاحاجة له الى شيء فكذلك هذا. الثالثة: ان يكونا اسم فعل وفاعله نحـــو: هيهات العقيق، فهيهات اسم فعل وهو بمعنى بعد. والعقيق فاعل به. واما أئتلافه من فعل واســـم فله صورتان: احداهما ان يكون الاســـم فاعلا نحو (قام زيد. الثانية: ان يكون الاسم نائبا عن الفاعل نحو ضرب زيد. وامـــا ائتلافهن جملتين فله صورتـــان ايضاً: احداهمـــا: جملة الشرط والجزاء، نحو ان قام زيد قمت والثانية جملتا القسم وجوابه. نحو: احلف بالله لزيد قائم. واما ائتلافهن فعل واســـمين فنحو: كان زيد قائمـــاً واما ائتلافه من فعل وثلاثة اســـماء فنحو: عملت زيداً فاضـــلاً. واما ائتلافه من فعل واربعة اســـماء فنحو اعملت زيداً عمر فاضلاً[٧٤]، هذه الصور اســـتوعب فيها ابن هشام صور تراكيب كلام العرب. ولرب سائل يســـأل عن صور اخرى لم يذكرها هنا مثل المبتدأ الذي خبره جملة فاقول: انه ذكر هذه الصورة في ضمن حديثه عن تقســـيم الجمل الى صغرى وكـــبرى فهذه صـــورة الجملة الكبرى[٧٥]، وجعلها قســـمين، احداهما ذات الوجهين وهي اســـمية الصدر فعلية العجز نحو: يقوم ابوه. الثانيـــة ذات الوجه. وهي

اســـمية الصدر وخبرها جملة اسمية نحو: زيد ابوه قائم. واما الجملـــة الصغرى فيما ذكرت مما لدى النحويـــين وهي مؤلفة من اســـمين، مبتدأ وخبر او فعل وفاعل. ان عمل ابن هشـــام يدل على وعي لغوي متقدم سبق به الدراســـات النحويـــة الحديثة التي ألفت فيها الكتب التعليميـــة لقواعد اللغة وصور تأليفهـــا للمبتدئين بتعليـــم العربية ونماذج صور تأليف الجملـــة فيها. لم يرد النحويين السابقين الا إشارات لما يتألف من الجمل من انواع الكلم العربية الثلاثة: الاســـم والفعل والحرف، فقد اشرنا الى ذكر ابن الخشـــاب الى صور تركيب مايتركب مـــن الكلم فمنها المهمل ومنها المستعمل فهي كتقاليب الكلمة الثلاثية عند الخليـــل بن احمد. واوضح ذلك الرضي الستارابادي في قوله: (والتركيب العقلي الثنائي بين الاشياء الثلاثة اغني الاسم والفعل والحرف ولا يعد ستة اقسام، الاسمان والاسم مع الحـــرف والفعل مع الفعـــل او الحرف والحرفان . فالاســـمان يكونان كلاماً، يكون احداهما مســـنداً والاخر مســـنداً اليه. وكذا الاسم مع الفعل يكون الفعل مسنداً والاسم مسنداً اليه. والاسم مع الحرف لايكون كلاماً. اذ لوجعلت الاســـم مســـنداً فلا مسند اليه . ولو جعلته مســـنداً اليه فلا مسند. واما نحو يازيد، (فلسد) يا(مسند) دعوت (الانشائي). والفعل مـــع الفعل او الحرف لايكون كلاماً لعدم المسند اليه. واما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولامسند اليه)[٧٦]. فحين نوازن بين ماذكره ابن هشام من صور تأليف الكلام وانواع الجمل واقسامه وبينما ذكر النحويين كتبهم مـــن تراكيب الجمل نجـــد ماذكروه محدوداً إزاء ماجاء عند ابن هشـــام. ان ابن هشـــام الانصاري كان نحوي بارع حاول في كتابه (مغني للبيب) خاصتاُ ان يقيم الدرس النحوي على منهج وتبويب يختلف عما لدى من ســـبقه من ظهور كتاب ســـيبويه، فقد قسم كتابه الى قســـمين جعل قسمه الاول في الادوات وصور استعمالها ودلالاتها، وقسمه الثاني في دراســـته الجملة وانواعها وماجاء في اســـتعمالاتها من احوال واســـاليب سواء مايخص المعنى بصله في تركيبها اوماكان في تركيبها او مايخص دلالاتها ومايقصد منها لكن ابن هشـــام لم يخرج من دائرة المنهج الشكلي التي التزمه النحويون قبله الا قليلاً، وهذه الشكلية في المنهج تنسحب على تقسيم الجمـــل ووصف صور تأليفهـــا، لذلك نجد شيئاً من التداخل في هذه الصور من التأليف التي ذكرتها. ومن ذلك جعل عبارة (هيهات اعقيق) من صور الجمل الاسمية (وهيهات) ليست اســـم على ماذكر من تصدير الجملة الاسمية بأسم، ولو جعلها صورة برأسها او اتبعها الجملـــة الفعلية كان اكثردقة، وكذلك عدم ذكره ماســـماه في (المغنـــى) بالجملة الكبرى وماسماه النحويون بالجملة المركبة، في ضمـــن صور تأليف الـــكلام وهي صورة تستحق الذكر، وكذلك نجد اختلاط الصورة الرابعة من صـــور تاليف الكلام التي تاتلف من فعل واسمين بالجملة التي فعلها تام مع الفاعل والحال مثل: جاء زيد مسرعاً. فلو كان ابن هشـــام يذهب مذهب الكوفيين باعراب المنصـــوب بعد (كان) حـــالا وليس خبرا لها

لكان ذكره هنا مقبولا لمن لم يكن كذلك[٧٧]. اذا كان يرى ان المنصوب بعد (كان) خبرلها على مذهب البصريين، كما ان هناك صورة من صور الكلام لم يشر اليها هي مجيء الفاعل جملة كما في الاية الكريمة (ثمّ بدا لَهُم من بعد ما رأوا الآيات ليسْجُننّهُ حتى حين)[٧٨]. وهو مايفهم مما جاء في كتاب سيبويه[٧٩]. مع كل ذلك كان صنيع ابن هشام في ذكره صور تأليف الكلام في كتابه (شرح قطر الندى) ودراسة الجملة وتقسيمها في كتابه(مغنى اللبيب) كان عمل تطبيقياً لأشكال الجملة لم يستمر عليه النحويون بعده ليطوروه وانما نجد النحويين قد رددوا في كتبهم وموسوعاتهم ماكان في المتون السابقة وضلوا في اطار المنهج المعياري في مجال الجملة وتحاليلها.

- **الخاتمة**

١-تقومالنظرية النحوية عند مهدي المخزومي على اساسين هما: نقد التراث النحوي العربي، وتقديم بدائل واصوله وموضوعاته.

٢-تأثر مهدي المخزومي بآراء الخليل بن احمد الفراهيدي اللغوية والنحوية، وبمنهجه في دراسة اللغة.

٣-كما بدى تأثره بآراء استاذه مصطفى في ثورته على النحو العربي، حيث أخذ بآرائه في موضوع الاعراب، وذهب معه في إعتبار الضمة علما على الاستاذ والكسرة علما على الاضافة، والفتحة هي الحركة الخفيفة المستحيلة عند العرب، والفيا ماصطلح على النحاةبالفضلة.

٤-أعاد مهدي المخزوي ثبوت موضوعات النحو على اساس المعنى لا العامل والاعرابي، ودرس الابواب حسب المعاني التي تؤديها في سياق الجمل.

٥-لم يهتم الاقوال النحاة في تبويب النحو وترتيب موضوعاته، بل رتبها ترتيبا حديثاً مخلصا إياها من سيطرة العامل.

٦-جعل مهدي المخزومي من الجملة موضوعاً للدرس النحوي، ومايطرئ عليها من المعاني في مقامات الكلام، وانكر على النحاث إنصرافهم إلى الجانب النظري في الدرس النحوي، فقصروا مفهموم الاعراب على أواخر الكلمات .

- **الهوامش:**

(١)الكتاب، ج ١/ص ٢٥.
(٢)الخصائص، ج ١/ص ٣٠.
(٣)الكتاب، ج ١/ص ٢٣.
(٤)المصدر السابق، ج ١/ص ١٢٢.
(٥)شرح التسهيل – ابن مالك، ج ١/ص٥، الكتاب، ج ١/ص١٢٢، الخصائص، ج ١/ص١٩ .
(٦)المقتضب، ج ١/ص ٨ .
(٧)اللمع، ج ١١٥/ص ١١١.
(٨)الخصائص، ج ١/ص ١٧.
(٩)ينظر السابق، ج١/ص١٩.
(١٠)المرتجل في شرح الجمل، ص٢٧.
(١١)المفصل، ص٢٣.
(١٢)شرح المفصل، ج ١/ص٢٠.
(١٣)المصدرالسابق، ص ٢١ .
(١٤)دلايل الاعجاز، ص ١٧.
(١٥)المرتجل، ص ٢٧.
(١٦)الكتاب، ج ٢/ص١٨٢ هامش (١).
(١٧)المصدر السابق، ج ١/ص ٢٩١ وينظر: ج ٤/ ص٢٢٤.
(١٨)مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجية،

ص٣١.
(١٩)المصدر نفسه، ص٣٢.
(٢٠)ينظر: ابراهيم السامرائي، الفعل زمانه وابنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣ن، ص٧١.
(٢١)ينظر: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨م،ص٧٥-٧٧.
(٢٢)مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص٣٣.
(٢٣)سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٠٣ه/١٩٨٣م، ج١/ص٢٧٨.
(٢٤)أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، معاني القران، عالم الكتب، بيروت، ط٣،١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص٧٩.
(٢٥) ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص٣٤.
(٢٦) ينظر: موفق الدين بن ييعيش الموصلي، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ١ج/ص٢٣٠.
(٢٧) ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه،ص ٤٢.
(٢٨)ينظر: المصدر نفسه، ص٤١.
(٢٩) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز، مطبعة المنار، مصر، د.ط،د.ت، ص١٣٣-١٣٤.
(٣٠)مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، دار الرائد،بيروت، لبنات، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص٨٦.
(٣١)ابن هشام الانصاريي، قطر الندى وبل الصدى، وتحقيق: علي بن سالم ابو الحسن، دار الوطن،ط١، ١٤٢٠ه/١٩٩٩م، ص٢٩١-٢٩٢.
(٣٢)مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص٤١-٤٢.
(٣٣)ينظر المصدر نفسه:٤٤.
(٣٤)ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص٨٦-١٦٠.
(٣٥)ابن هشام الانصار، مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، تحقيق: مازن المبارك، حمد علي الله، مطبعة الازهرية، ط١، ١٣٦٨هـ/ ١٩٦٤م، ج٢/ص٤٠.
(٣٦)ينظر: جلال الدين السيوطي، الاشباه والنظائر في النحو، تحيقيق، عبد العالي سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م،٣-٣٥.
(٣٧)ينظر: ابن هشام الانصاري، مغني اللبيب، ص٦٥.
(٣٨)ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص٦٢-٦٣.
(٣٩)الكتاب، ج ١/ص٢٥.
(٤٠)الخصائص، ج ١/ص٣٠.
(٤١)الكتاب، ص ١-٢٣.
(٤٢)المصدر السابق، ج١/ص١٢٢.
(٤٣)المقتضب، ج ١/ص٨.
(٤٤)اللمع، ج ١١٥/ص١١١.
(٤٥)الخصائص، ج ١/ص١٧.
(٤٦)ينظر السابق، ج ١/ص١٩.
(٤٧)المرتج في شرح الجمل، ص ٢٧.
(٤٨)المفصل، ص ٢٣.
(٤٩)شرح المفصل، ج ١/ص٢٠.
(٥٠)المصدر السابق، ج٢١.
(٥١)دلايل الاعجاز، ص ١٧.
(٥٢)المرتجل، ص ٢٧.
(٥٣)الكتاب، ج ٢/ص١٨٢ هامش(١).
(٥٤)المصدر السابق، ج ١/ص٢٩١ وينظر، ج ٤/ ص٢٢٤.
(٥٥)المصدر السابق.
(٥٦)شرح الكافية ، ج١/ص٣١.
(٥٧)المصدر السابق.
(٥٨)شرح الكافية، ج ١/ص٣٣.
(٥٩)شرح التسهيل، ج ١/ص٥.
(٦٠)المصدر السابق، ج ١/ص٧.
(٦١)مغني اللبيب، ج٢/٣٤٧.
(٦٢)مغني اللبيب، ج٢/ص٣٤٧.
(٦٣)المصدر السابق.
٦٤)همع الهوامع، ج ١/ص٣٧.
(٦٥)الكتاب، ج ١/ص١٢.
(٦٦)المصدر السابق، ج ١/ص٢٣.

(٦٧)دلائل الاعجاز لعبد القاهر الجرجاني، ص ١٧.
(٦٨)المرتجل في شرح الجمل، ص ٢٧.
(٦٩)الكتاب، ج ١/ص٢٩١.
(٧٠)الاصول في النحو، ج ١/ص٦٢ ومابعدها.
(٧١)المغني.
(٧٢)نظرات في التراث اللغوي العربي –د.عبد القادر المهيري، ص٤٠ – دار الغرب الاسلامي ١٩٩٣.
(٧٣)ص٤٣.
(٧٤)شرح قطر الندى ٤٥.
(٧٥)ينظر: شرح قطر الندى، ص ٤٤.
(٧٦)ينظر: معني اللبيب، ج ٢/ ٣٨٠ص-٣٨٢.
(٧٧)ينظر صور تاليف الكلام عند ابن هشام لمحمود احمد نحله حر، ص ١٨ وما بعدها فقد نقد ابن هشام في هذا المجال وذكر امثلة اخرى.
(٧٨)سورة يوسف، اية ٣٥.
(٧٩)الكتاب، ج ٣/ص١١٠ وانظـــر اعراب القران للنحاس، ج ٢/ ص٣٢٩.

●المصادر:

- ابراهيم الســـامرائي، الفعل زمانه وابنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣،١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط،١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- حلمي خليل، العربية وعلم اللغة النبوية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨م.
-ســـيبويه، الكتـــاب، تحقيق وشرح: عبد الســـلام محمد هـــارون، مكتبة الخانجـــي، القاهرة، ط ٣ ، ١٤٠٨ه/١٩٨٨م،ج١.
- أبو زكريا يحيى بـــن زياد الفراء، معاني القران، عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٤٠٤ه/١٩٨٣م.
- موفق الديـــن بن يعيش الموصـــلي، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتـــب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- عبـــد القاهر الجرجاني، دلائـــل الاعجاز، مطبعة المنار، مصر، د.ط،د.ت.
- ابن هشـــام الانصاري، قطر النـــدى وبل الصدى، وتحقيق: علي بن سالم ابو الحسن، دار الوطن، ط ١، ١٤٢٠ه/١٩٩٩م.
- ابن هشام الانصار، مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، تحقيق: مـــازن المبـــارك، حمد علي اللـــه، مطبعة الازهرية،ط ١، ١٣٦٨هـ/ ١٩٦٤.
- جلال الدين السيوطي، الاشباه والنظائر في النحو، تحيقيق، عبد العالي ســـالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥ج ٢-٣.

The Arabic sentence at Mahdi Al-Makhzoumi An applied study

By: Assist. Dr.: Ghanem Odeh Sharhan
Center of revival of Arabic science Heritage/ University of Baghdad

Abstract

Dr. Mahdi Al-Makhzoumi is considered one of the modernist grammarians who revolted against the 'Grammatical Factor Theory' and called for renewing the grammatical rules and the need for filtering and freeing them from the logical constraints and philosophical judgments which, as they assume, constrain them. His book On Arabic Grammar: Criticism and Guidance is one of these books which attempted a new approach to reformulate Arabic grammar into a modern form which is not built on the grammatical Factor Theory but on the relationship between utterances in the sentence and the semantic role of the utterance in the sentence. Although 'Al-Basreein' and 'Al-Kufeein' schools of grammar both admitted the concept of the 'Grammatical Factor Theory', he just criticized all the scholars of the first school (Al-Basreein) except Al-Khalil Bin Ahmed. On the contrary, he intensively praised 'Al-Kufeein' scholars and agreed with them in most of their ideas and disagreed with them in few cases. In fact, he disagreed with all the grammarians in some views and sometimes stated unprecedented ideas. However, most of the ideas mentioned in his book, particularly those regarding the verbs, were not correct and far from what have been agreed on by the common grammarians.